أخلاقيات البحث العلمي والحد من السرقة العلمية من منظور القرار الوزاري رقم933 في الجامعة الجزائرية

قواسمي رشيدة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03

تاريخ الاستلام: 2020/07/20 تاريخ القبول: 2020/08/18 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص:

شهدت الجامعة الجزائرية توسعا كبيرا في مختلف أنحاء الوطن حيث تسعى هاته الأخيرة إلى الحصول على النوعية والفعالية في البحوث الأكاديمية المقدمة من طرف باحثيها. وهذا لا يتحقق إلا من خلال إيلائها عناية خاصة بالبحث العلمي. إذ يعد الصدق والانضباط والنقد الذاتي ضروريان لسلوك النزاهة في مجال العلوم. فالتزام الباحثين بالنزاهة الأكاديمية والشفافية هي بمثابة آلية لضمان الجودة من شأنها أن تساهم في الحفاظ على معايير المؤهلات الجامعية. ومن هذا المنطق تأتي هذه الدراسة للإحاطة بجوانب البحث العلمي والتطرق إلى ظاهرة السرقة العلمية وما تخلفه من أثار سلبية ومعرفة محتوى القرار الوزاري رقم933 الذي أصدرته وزارة التعليم العالي والذي يحمل في طياته العديد من التدابير الخاصة بهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الأمانة العلمية، السرقة العلمية، مجلس أخلاقيات المهنة.

تصنيف JEL: ***I10, I2, O3***

Abstract:

The Algerian University has witnessed a great expansion in all parts of the country, as the latter seeks to obtain quality and effectiveness in academic research presented by its researchers. And this can only be achieved by paying special attention to scientific research. Honesty, discipline, and self-criticism are essential to integrity behavior in science. The researchers' commitment to academic integrity and transparency is a quality assurance mechanism that contributes to maintaining university qualification standards. From this logic, this study comes to brief the aspects of scientific research and address the phenomenon of scientific theft and its negative effects and knowledge of the content of Ministerial Resolution No. 933 issued by the Ministry of Higher Education, which carries with it many measures related to this phenomenon.

Keywords: *scientific research, scientific integrity, scientific theft, professional ethics council.*

Jel Classification : I10, I2, O3.

* rachidagwasmi@gmail.com

مقدمة:

مع تزايد البحوث المقدمة من طرف الطلبة والأساتذة في مجال البحث، فإن جل الجامعات الجزائرية تهدف إلى الزيادة من فعالية وجودة البحوث المقدمة، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى ترقية الأخلاق العلمية والمهنية وكذا ضمان النزاهة في البحوث الأكاديمية وهذا حتى تضمن الجامعة الجزائرية مكانتها وتؤدي رسالتها النبيلة.

وتتفق الأنظمة التربوية انه لا علم دون بحث علمي ولا بحث علمي له مصداقية دون أخلاقيات وقيم يلتزم بها الباحثون وتدعو إلى ضرورة تدريس أخلاقيات البحث العلمي كمساق دراسي في الجامعات يوضح المواثيق الأخلاقية في ممارسة البحث والشروط الواجب توفرها، وكانت وزارة التعليم العالي قد أصدرت مرسوما سنة 2016 من اجل الحد من ظاهرة السرقات العلمية بعدما امتدت العدوى إلى مختلف جامعات الوطن.

ومن اجل الحد من ظاهرة السرقة العلمية وما تخلفه من أثار سلبية فقد أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القرار الوزاري رقم933 بتاريخ 2016/07/28 والذي يحمل في طياته العديد من التدابير الخاصة بهذه الظاهرة، ونص العديد من العقوبات موجهة للطلاب الأساتذة والباحثين للتصدي لهذه الجريمة والوقاية منها سنقوم بذكرها في هاته المقالة.

- **مشكلة الدراسة:** تأسيسا عما سبق تأتي هاته الورقة البحثية من اجل معالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن ضمان جودة البحث العلمي بالابتعاد عن السرقة العلمية وفقا للقرار الوزاري 933؟
- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من خلال إبراز أهمية بعض النقاط:

- التطرق إلى مفهومي البحث العلمي والسرقة العلمية باعتبارهما من القضايا الهامة التي ظل معالجتها مطلبا أساسيا على مستوى الساحة العلمية.
- محاولة البحث عن كيفية نظر الوزارة الوصية في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة.
- إبراز محتوى القرار الوزاري 933 واهم ما جاء به من تدابير وعقوبات تخص كل من الطالب، الأستاذ والباحث.
- التطرق إلى مجلس أخلاقيات المهنة من خلال تعريف أخلاقيات المهنة، ميثاق أخلاقيات المهنة.

- **المنهج المتبع:** للإجابة على هذه الإشكالية سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم مع موضوع دراستنا حيث سيتم وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل محتوى القرار الوزاري رقم933.
- **هيكلة الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: أخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية.
- المحور الثاني: السرقة العلمية (تعريفها، أنواعها، الأسباب المؤدية للسرقة، العقوبات المترتبة عنها)
- المحور الثالث: مجلس أخلاقيات المهنة ومحتوى القرار الوزاري933 في الجامعة الجزائرية.

أولا- أخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية.

تعد الجامعة منظمة أخلاقية فهي تحرص على توفير بيئة أخلاقية، إذ تعنى بالبناء العلمي والخلقي للطالب من اجل النهوض برسالتها ومن بين المواضيع التي تعنى بها موضوع البحث العلمي حيث سنحاول في هذا الجزء الإحاطة بأهم جوانبه.

1) تعريف البحث العلمي:

- البحث العلمي: هو استقصاء ذكي عن الحقائق ومعانيها ومضامينها فيما يتعلق بمشكلة معينة وان نتائج هذا استقصاء تعتبر مساهمة في المعرفة الإنسانية في الميدان الذي تجرى فيه الدراسة.[1]
- البحث العلمي هو انه نتيجة جهد منظم ومقصود لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات والظواهر على وفق نظريات معينة. والهدف النهائي للعلم إذن هو بناء نموذج نظري مستند إلى القوانين التي نكتشفها، والقوانين هي علاقات بين المتغيرات. ويخضع الجهد العلمي لضوابط محكمة تقرر كيفية إجراء الملاحظات والتحقق منها.[2]
- هو جهد إنساني متصل يتطلب من الباحث أن يقوم بمسح جهود الباحثين السابقين، والإشارة إليها والإضافة عليها والتمهيد للباحثين اللاحقين مستقبلا، وهذا ضرورة أن يشير الباحث إلى نتائج غيره في المجال، فيعتمدها ويبني عليها أو ينتقدها ويظهر عيوبها، وقد يستفيد الباحث من خلال فكرة يأخذها من غيره، فيقتبسها تماما أو يصوغها بلغته الخاصة، وتقتضي أخلاقيات البحث العلمي في جميع هذه الحالات الإشارة إلى مصادر المعلومات التي استفاد منها الباحث وتوثيقها.[3]
- فالبحث العلمي يقصد به الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات أو معارف أو علاقات جديدة والتحقق من المعلومات والمعارف والعلاقات الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق في مصداقيتها[4].

يعرف البحث العلمي على انه"المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها".[5] الا ان البحث العلمي له مراحل يجب المرور بها وهي[6]

- تحديد مواضيع البحث؛
- اختيار الأساليب العلمية للبحث؛
- تصميم الدراسة وجمع البيانات؛
- معالجة البيانات وتحليلها وتفسيرها؛
- كتابة ونشر مقال علمي.

2) أنواع البحوث العلمية: تنقسم البحوث إلى:[7]

أ) البحث الأساسي والبحث التطبيقي: في معظم مجالات العلم يمكن أن تصنف البحوث إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية.

- البحوث الأساسية: هي الأنشطة التجريبية أو النظرية التي تمارس أصلا من اجل اكتساب معارف جديدة عن الأسس التي تقوم عليها الظواهر والوقائع المشاهدة دون توخي أي تطبيق خاص.
- البحوث التطبيقية: وهي البحوث الأصلية التي تجرب بغية اكتساب معارف جديدة وترمي في المقام الأول إلى تحقيق غرض علمي معين، ويرى الدكتور جون ديكنسون أن البحث العلمي يحدد الاحتياجات ويبين الحلول ويوفر المسائل اللازمة لتحقيقها ومن هذا المنطلق فإن أي محاولة للتمييز بين البحوث الأساسية والتطبيقية تصبح على الأصح غير ذات معنى لدى الباحث نفسه خاصة وعن كل هذه البحوث يستخدم المنهج العلمي ومع ذلك يبقي التمييز بين البحوث الأساسية والتطبيقية كشيء ملازم للجوانب الإدارية.

ب) البحث العلمي والبحث التكنولوجي: فالبحث العلمي ينطلق من العلم والبحث التكنولوجي ينطلق من التكنولوجيا إلا أن التداخل والترابط قائما بينهما في الوقت الحاضر، فالعلم والتكنولوجيا متعاونان بمعنى أن كل منهما يضيف قوة للآخر.

3) **مقومات البحث العلمي:** لعل أهم مقومات نجاح البحث العلمي ووصوله إلى أهدافه هو تبادل الأفكار والخبرات العلمية والعملية وتفعيل الشراكة بين مراكز البحث العلمي والجامعات بهدف الاستفادة من التجارب الدولية المختلفة، وعند الحديث عن مقومات البحث العلمي وعلاقته بالتنمية الشاملة، لابد من التطرق بداية إلى واقع التعليم وما يتصل به من قضايا باعتباره القاعدة التي يبنى عليها النظام برمته، ويتميز البحث العلمي بمنهجه عن بقية الأساليب الفكرية بعدة مقومات أساسية أهمها:[8]

أ) الالتزام بأخلاقيات تعلم العلم: يتم الحكم على المعلومات الجديدة حديثة الاكتشاف بعدد من المعايير ومن أهم هذه المعايير القابلية للاختبار ومعنى ذلك أن أي معلومة جديدة يجب أن تخضع لاختبار مصداقيتها ولا تضاف إلى الرصيد البشري من المعرفة العلمية إلا بعد هذا الاختبار. إضافة إلى الموضوعية التي تتطلب الدقة في وصف الملاحظات وتسجيلها كما هي والشمولية أي اخذ جميع الأبعاد والمتغيرات والمكونات في الاعتبار.

ب) الأمانة العلمية: تقتضي أن يتوخى العالم الدقة في وصف وتسجيل الظواهر والملاحظات العلمية، وان يرجع العالم المعرفة العلمية إلى مكتشفيها. لكي تتحقق الأمانة العلمية لابد من أن يتحرى ما قام به الآخرون، وبذا تبرز إحدى خصائص الأساسية للعلم وهي التراكمية.

ت) القدرة على الإبداع: سمة إنسانية وخاصية بشرية تعكس حالة من الارتقاء الذهني والتسامي العقلي، تجعل التفكير البشري أكثر قدرة على تحدي المألوف.

ث) كسب مهارات علمية مناسبة: يقصد بالمهارة القدرة على القيام بأداء عمل معين بدرجة من السرعة والإتقان والأمان، ويجب أن يبدأ تدريب المتعلم على ممارسة المهارات العلمية في أبكر فرصة مناسبة منذ بداية مراحل التعليم والتعلم.

ج) المهارات الأكاديمية العقلية: تتعلق بمهارات التفكير وتشمل الملاحظة والقياس والتصنيف والتفسير والاستنتاج والاستقراء والاستنباط وغيرها، وتمثل المهارات الأكاديمية أدوات التفكير العلمي.

ح) التفكير العلمي: هي أن الشخص يفكر إذا واجهه موقف محير أو مربك أو مشكلة، وبعد أن يحدد المشكلة في صيغة سؤال غالبا يضع الفروض، ثم يسعى لجمع البيانات بطرائق موضوعية بحيث يستطيع على ضوئها قبول بعض الفروض ورفض بعضها الآخر، وبذا يصل إلى حل المشكلة.

خ) كسب اتجاهات علمية مناسبة بطريقة وظيفية: الشخص الذي يفكر بطريقة سليمة لابد من أن تتوافر لديه بعض الخصائص الأساسية التي كثيرا ما تطلق عليها اتجاهات علمية ويقصد بالاتجاه العلمي مجموعة المشاعر التي تدفع الفرد لاتخاذ موقف معين بالتأييد أو المعارضة فيما يتعلق بموضوع ذي صبغة فيها خلاف في وجهات النظر.

4) **أهداف البحث العلمي:** تتلخص أهداف البحث العلمي في النقاط التالية:[9]

أ) الفهم: الهدف الأساسي من البحث هو الفهم بغض النظر عن الأسلوب سواء كان علميا، فنيا أو عقلانيا، والمقصود بالفهم العلمي القبول المؤقت لتفسير ما. لأننا نعلم أن العلماء يعرفون أن المزيد من المعرفة أو التجارب قد تقود إلى تفسير آخر، ربما كان التفسير الجديد مقبولا أكثر من سابقه.

ب) التنبؤ: أما الهدف الثاني هو التنبؤ، فيعني أن العالم يحدد احتمال العلاقة المستقبلية استنادا لما اكتشفه من علاقات بين المتغيرات.

ت) تكوين بناء منظم من المعرفة: أما الهدف الثالث فهو التنظيم المنهجي للبيانات في بناء متماسك. فلو تم إسناد التنبؤ من خلال اختبار الفرضيات اختبار متكرر فان العلاقات الملاحظة بين الأحداث أو المتغيرات تصبح "حقيقة علمية". واستنادا لما سبق يمكن القول أن البحث العلمي يهدف إلى:

- يحاول البحث العلمي الوصول إلى تعميمات موثوقة عن العلاقات بين الظواهر ونسمي هذه التعميمات قوانين علمية.
- العلم وسيلة للاستقصاء المنظم والدقيق لاكتشاف القوانين التي يعمل بموجبها الكون الذي نعيش فيه.
- ينجم عن البحث العلمي صياغة نظريات تفسر تلك العلاقات كما ينجم عنه تصحيح النظريات السابقة.
- البحث العلمي يتطلب إتباع خطوات معينة تحددها فلسفة العلم فيما له صلة بأساليب جمع البيانات، واختبار أدوات القياس، وتحديد المتغيرات، والتأكد من صدق العلاقات المكتشفة
و ثباتها، وموضوعيتها.

5) **أخلاقيات الباحث العلمي:** إن تجاهل الباحث العلمي أخلاقيات البحث العلمي ينسف الصفة العلمية والقيمة عن عمله البحثي. فمن الضروري ألا يتعرض الباحث لزملائه الباحثين من حيث

خصوصياتهم أو كراماتهم، هذا ما يتناقض مع أخلاقيات البحث العلمي، ومن أخلاقيات الباحث العلمي:[10]

أ) الأمانة العلمية: من الضرورة نسبة الآراء لأصحابها الحقيقيين وتجنب انتحالها أو سرقتها.

ب) كتمان سرية المعلومات أو خصوصيات المبحوثين.

ت) تجنب إلحاق ضرر مادي أو معنوي بعينة البحث ومحاولة الضغط على المبحوثين أو استفزازهم.

ث) فصل الحياة العلمية للباحث عن حياته العائلية أو الشخصية.

ج) تجنب الخضوع لمؤثرات حكومية هادفة إلى ترك البحث في شؤون عامة حيوية.

إن الالتزام بمستوى أخلاقي واحد في ممارسة البحث العلمي شرط أساسي لمصداقية العلم، كما تشير المواثيق الأخلاقية للجمعية النفسية الأمريكية (APA.1962) في الفقرة 7–6 (ب،ج) إلى مسؤولية الباحثين عن الأداء الأخلاقي في بحوثهم أو تلك التي تجري تحت إشرافهم، كما انه لا يسمح للباحثين القيام بأعمال بحثية لم يتدربوا عليها أو لم يعدو لها إعدادا جيدا.[11]

وتكمن أخلاقيات وقيم البحث العلمي في الإحساس بقيمة البحث عن المادة العلمية ومعناها من حيث الإيمان بأهمية البحث عن مصادر المعلومات وتقدير لأهمية الربط بين المعلومات المتوافرة، وأهمية تعريف المصطلحات إجرائيا، وأهمية النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق العلم.

6) **كتابة ونشر مقال علمي:** يجب أن يمر كل بحث علمي من الفكرة إلى المقالة العلمية المكتوبة عبر مراحل معينة:[12]

- مراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث، وتحديد أهداف البحث وفرضياته، واختيار عينة للدراسة، وتنفيذ البحث بناءً على المبادئ المنهجية العلمية، التحليل الإحصائي، مقارنة النتائج الخاصة التي تم الحصول عليها مع نتائج المؤلفين الآخرين المنشورين في المنشورات العلمية، والاستنتاجات والتوصيات المحددة لأي تطبيق محدد في الممارسة؛
- يجب على الباحثين ومؤلفي الأوراق العلمية إتباع قواعد مدونة الأخلاقيات للممارسة العلمية الجيد (GSP)، في المقام الأول لاتباع مبادئ الأمانة والنزاهة؛
- يعتمد الباحثون على البيانات المنشورة، ويجب تدريبهم على معالجة المعلومات بشكل انتقائي إذن يجب أن يكون قادرًا على التمييز بين الأفكار الأصلية، وأخيرًا، الحصول على المعرفة حتى يتم مقارنة نتائج أبحاثهم مع المنشورات السابقة في المؤلفات العلمية ؛
- يُطلب من المؤلفين اتباع المبادئ الأخلاقية والالتزام إلى اللوائح الأخلاقية والقانونية المقبولة من قبل المجتمع العلمي؛
- يجب على المؤلفين الاستشهاد بشكل صحيح بالمنشورات ذات الصلة والاستشهاد بالحقائق والاستنتاجات، أو الأفكار والكلمات المنشورة أو غير المنشورة من الباحثين والمؤلفين الآخرين. يجب

إبلاغ القارئ بوضوح بالحقائق من النصوص الأصلية لمؤلفين آخرين، أو بالمقالات المعاد تدويرها من مصادر أخرى؛

- يجب على المؤلفين الاستشهاد بشكل صحيح بالمراجع في شكلها الأصلي (المؤلف (المؤلفين)، عنوان المقالة، عنوان المجلة المختصرة، سنة النشر، طبعات المجلد، العدد، الصفحة الأولية والنهائية للمقال المنشور؛
- يجب أن يحصل المؤلفون على إذن من المؤلفين أو الناشرين الآخرين لإعادة الإنتاج العلمي للمواد المحمية (النصوص، والصور، والرسوم البيانية، والرسوم البيانية، وما إلى ذلك).

سلامة ونوعية المشروع البحثي: تفترض نزاهة البحث وجودته الحكم المسبق للنقد الذاتي والتفكير الأخلاقي من جانب الباحث الفردي والمجتمع العلمي. على وجه الخصوص، يجب تجنب الأهداف غير الواقعية أو الادعاءات التي لا أساس لها فيما يتعلق بالأهمية العلمية أو إثارة التوقعات غير المبررة. إن أصالة المشكلة ودقة البيانات والتقييم الموثوق والكامل للمواد والنتائج وأهمية الاستنتاجات تعتبر أهم من النتائج السريعة وعدد كبير من المنشورات. ينطبق هذا أيضًا، عن طريق القياس، على التوظيف والتعيينات والترقيات، فضلاً عن منح الدرجة الأكاديمية. [13]

ثانيا- السرقات العلمية.

سنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على ماهية السرقات العلمية، فزيادة حجم هذه الظاهرة دليل على ضعف مستوى مرتكبيها وغياب القوانين الرادعة للحد من هذه الأخيرة.

1. **تعريف السرقة العلمية:** السرقة العلمية في أبسط معانيها، هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد أو بغير قصد وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة. فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا لذا يجب أن تسعى المؤسسات العلمية الكبرى بكل السبل لمجابهتها وتقتضي هذه المجابهة تفعيل التمسك بمجموعة سلوكيات بحثية في أثناء العمل فعلى سبيل المثال عند اقتباس كلمات الآخرين يجب وضعها بين علامتي تنصيص وتسجيل كافة بيانات المصدر في ذات الصفحة أو في نهاية البحث حسب ما يقتضيه منهج الباحث وتسجيل المصدر بكامل بياناته ضمن ثبت المصادر والمراجع والتوثيق الدقيق هذا ليس وفقا على الكلمات بل ضرورة حتمية عند اقتباس أفكار الآخرين حتى ولو تم إعادة صياغتها في أسلوب جديد.[14]

إن السطو الأكاديمي ظاهرة خطيرة تعاني منها المؤسسات التعليمية في مختلف أقطار العالم ففي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا اعترف25% من 40.000 طالب وطالبة في 60 جامعة أمريكية وكندية وفق دراسة أجراها (Donald L. Macabe) من جامعة Rutgers في العامين المنصرمين اعترفوا بالقيام بالغش في الامتحانات واعترف حوالي نصفهم بالغش لمرة أو أكثر في إعداد الواجبات الدراسية وعندما أجرى دراسة عام (1999) على ما يعرف بـInternet cut-and-past plagiarism كانت نسبة من اعترفوا بهذا النوع من السطو الأكاديمي (10%) ارتفعت في آخر استطلاع أجراه إلى36%.

ويبدو أن شبكة الانترنت نفسها قد أسهمت في انتشار هذه الظاهرة حيث تظهر عليها العديد من المواقع الالكترونية التي تضع أمام الطلبة كمًا هائلا من المواد العلمية الموجهة لاحتياجاتهم المتعلقة بكتابة الأبحاث وبالتالي تؤمن لهم فرص الغش.[15]

- كما تم تعريف السرقة العلمية ضمن الفصل الثاني في المادة رقم 3 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية، تعتبر سرقة علمية "ما يأتي:[16]

- كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين قوسين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- استعمال برهان أو استدلال معين ودون ذكر مصدره وأصحابها الأصليين.
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات أو جداول إحصائية أو مخططات من نص أو مقال ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بانجاز أعمال علمية من اجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة جامعية بيداغوجية أو تقرير علمي.
- استعمال أو قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث لاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية أو الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية والملتقيات الوطنية أو الدولية في المجلات والدوريات من اجل كسب المصداقية، دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في انجازها.

إن الانتشار اللافت لظاهرة "نسخ لصق"، المنتهجة من طرف الكثير من طلبة الجامعات خلال إعداد شهادات التخرج، جعل المذكرة الواحدة تتكرر عدة مرات حرفيا، في ظل غياب آليات الرقابة والنزاهة حيث حذر وزير التعليم العالي طاهر حجار في تصريح سابق من الظاهرة، ومن تأثيرها على مستوى الأداء والتحصيل العلمي بشكل عام.

وقال "إن السرقات العلمية تبقى محدودة وقليلة في الجامعات الجزائرية مقارنة بما تشهده جامعات بعض الدول، وإن القطاع يبذل جهودا للقضاء عليها من خلال تكريس إجراءات وقائية وأخرى ردعية من بينها إلزام أصحاب البحوث العلمية بما فيها رسائل الإجازة بإيداعها قبل وبعد مناقشة الأطروحة، إضافة إلى فتح موقع إلكتروني من أجل التعريف بهذه الأبحاث العلمية".[17]

2. أنواع السرقات العلمية: يمكننا التمييز بين خمسة أنواع من السرقة العلمية:[18]

أ) السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق: وتكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداما حرفيا، كما ورد في مصدره الأصلي دون استخدام لعلامات التنصيص والإشارة للمصدر.

ب) السرقة العلمية باستبدال الكلمات: وهي اقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة ولتجنب ذلك يجب الحرص على وضع أي اقتباس مهما كان حجمه بين علامتي تنصيص، وذكر اسم مؤلف الكتاب، أو المقالة المأخوذ منها، ويفضل ألا يميل الباحث للاقتباس إلا إذا كان الاقتباس ذا فائدة خاصة في المسألة التي يحاول طرحها. ولابد ن نشير هنا إلى أن بعض حالات الاقتباس تستدعي إعادة صياغة الكلام المقتبس، لكن ذالك لا يمنع ذكر المصادر الأصلية المقتبس منها مع الإشارة إلى تغيير الصياغة.

ت) السرقة العلمية للأسلوب: المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقالة الأصلية، جملة بجملة، ومقطعا بمقطع، فهذه سرقة علمية، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه، هي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله.

ث) السرقة العلمية باستخدام الاستعارة: تستخدم الاستعارة إما لزيادة وضوح الفكرة، أو لتقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية، لذا فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاص به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة رد مرجعيتها لأصحابها الأصليين.

ج) السرقة العلمية للأفكار: في حال الاستعانة بفكرة أبدعها باحث ما، أو مقترح قدمه لحل مشكلة ما يجب نسبتهما له بوضوح.

ثالثا- مجلس أخلاقيات المهنة ومحتوى القرار933 في الجامعة الجزائرية.

تعد الجامعة منظمة أخلاقية فهي تحرص على توفير بيئة أخلاقية، إذ تعنى بالبناء العلمي والخلقي للطالب من اجل النهوض برسالتها ومن بين المواضيع التي تعنى بها موضوع أخلاقيات المهنة حيث سنحاول في هذا الجزء الإحاطة بأهم جوانبه.

1. **تعريف أخلاقيات المهنة:** يمكن تعريف أخلاقيات المهنة على أنها" مجموعة مبادئ وقيم مجتمعية ومؤسساتية مفروضة على مجموعة مهنية معينة، الإدارة، الطالب، الأستاذ، الموظف وعدم التحلي بها يؤدي إلى عقوبات مختلفة".[19]

وهناك أيضا التعريف الاصطلاحي لأخلاق المهنة "مجموعة القيم والنظم المحققة للمعايير الايجابية العليا المطلوبة في أداء الأعمال الوظيفية والتخصصية، وفي أساليب التعامل داخل بيئة العمل، ومع المستفيدين، وفي المحافظة على صحة الإنسان وسلامة البيئة".[20]

2. **أخلاقيات المهنة في الجامعة الجزائرية:**

أ) لجنة أخلاقيات المهنة سنة 1995.

ب) مجلس أخلاقيات المهنة سنة 2005.

ت) ميثاق أخلاقيات المهنة سنة 2010.

ث) تنصيب المجلس الوطني لأخلاقيات المهنة سنة 2015.

3. **المبادئ الأساسية لميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية:** جاء هذا الميثاق بجملة من المبادئ يمكن صياغتها على النحو التالي:[21]

أ) النزاهة والإخلاص: هنا تسعى لتحقيق الأمانة والنزاهة وهذا من اجل الحد من الفساد بكل أشكاله، لذا فان تطوير آداب السلوك وأخلاقيات المهنة يجب أن يتجسد في ممارسات فعلية مثالية.

ب) الحرية الأكاديمية: تعتبر الحرية الأكاديمية الركن الأساسي لسلطات الجامعة من اجل ضمان الاحترام، التحلي بالضمير المهني، التعبير عن الآراء بدون رقابة أو إكراه.

ت) المسؤولية والكفاءة: إن مفهومي المسؤولية والكفاءة متكاملين ويعززان بفضل تسيير المؤسسة الجامعية تسييرا قائما على الديمقراطية والأخلاق. وعلى المؤسسة الجامعية أن تضمن التوازن الجيد بين ضرورة فعالية دور الإدارة وتشجيع مساهمة الأسرة الجامعية بإشراكها في سيرورة اتخاذ القرار.

ث) الاحترام المتبادل: يرتكز احترام الغير على احترام الذات لذا يجب على أفراد الأسرة الجامعية الامتناع عن جميع أشكال العنف ويجب أن يعامل الكل باحترام وإنصاف بغض النظر عن كل واحد منهم.

ج) وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي: يجب أن يقوم البحث العلمي على الأمانة الأكاديمية.

ح) الإنصاف: تمثل الموضوعية والتحيز شرطين أساسين لعملية التقييم، والترقية والتوظيف والتعيين.

خ) احترام الحرم الجامعي: تساهم جميع أفراد الأسرة الجامعية بسلوكياتها في إعلاء شان الحريات الجامعية حتى تضمن خصوصيتها وحصانتها وتمتنع عن المحاباة وعن تشجيع الممارسات التي قد تمس بمبادئ الجامعة وحرياتها وحقوقها.

4) **الآليات العقابية في حالة الوقوع في السرقة العلمية:** لقد تناول القرار رقم933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في طياته مجموعة من الأحكام العقابية المتعلقة في حالة السرقة العلمية حيث ميز في ذلك بين العقوبة الخاصة بالطالب والعقوبة الخاصة بالأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الجامعي الاستشفائي والباحث الدائم.

أ- العقوبة الخاصة بالطالب.

طبقا لنص المادة 35 من القرار رقم 933 لسنة 2016 فانه كل طالب يقوم بتصرف بشكل سرقة بمفهوم المادة الثالثة من هذا القرار المذكور سابقا وله صلة بالأعمال البيداغوجية المطالب بها في مذكرات التخرج في ليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها، فانه يعرضه إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه من وراء مناقشته إحدى رسائل التخرج السالفة الذكر.

ب-العقوبات الخاصة بالأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الجامعي الاستشفائي والباحث الدائم.

كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة03 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية البيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث الجامعي الاستشفائي، والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي آو أي منشورات أخرى والمثبتة قانونا إثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم فانه يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه، أو وقف النشر، [22]

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى التطرق لموضوع أخلاقيات البحث العلمي والحد من السرقة العلمية من منظور القرار الوزاري رقم933 في الجامعة الجزائرية، فموضوع البحث العلمي يقوم أساسا على طلب المعرفة وتقصيها والوصول إليها، حيث يلعب البحث العلمي دورا أساسيا في قيام الحضارات.

5) لذا فإن الجامعات تبذل جهودا جبارة في تدريب الطلبة على إتقانه وهذا من اجل اكتساب مهارات بحثية تجعلهم قادرين على إضافة معرفة جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني. وتحاول الجامعة الجزائرية جاهدة على العمل على زيادة فعالية وكفاءة البحث العلمي عن طريق إتباع الأساليب الصحيحة للبحث، كما تحاول التخفيف أو الحد من ظاهرة السرقات العلمية بإصدارها قوانين تشدد على خطورة هذه الظاهرة ومنها القرار الوزاري 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والذي جاء بمجموعة من الأحكام العقابية المتعلقة بالسرقة العلمية حيث ميز في ذلك بين العقوبة الخاصة بالطالب والعقوبة الخاصة بالأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الجامعي الاستشفائي والباحث الدائم. وطبقا لنص المادة 35 من القرار السابق الذكر فانه كل طالب يقوم بتصرف بشكل سرقة، فانه يعرضه إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه من وراء مناقشته إحدى رسائل التخرج السالفة الذكر. وكل تصرف يشكل سرقة علمية كما جاء في المادة03 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية البيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث الجامعي الاستشفائي، والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية ... أو أي منشورات أخرى والمثبتة قانونا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم فانه يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه، أو وقف النشر. هذا الإجراء يهدف إلى زيادة مستوى الباحث العلمي ونضجه الفكري الذي يمثل الميزة الأساسية للدراسات الأكاديمية. وعليه نخرج بعدة توصيات منها:

- العمل على تنشأة الطلبة على مبادئ أخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية؛
- ضرورة تعليم الطلبة والباحثين أساسيات وطرق البحث العلمي وجعله كمقياس يُدرس في الجامعات؛
- اصدار قوانين تجرم السرقة العلمية وتنظم طرق البحث العلمي في الجامعات؛
- سن عقوبات صارمة في حق من يقوموا بالسرقة العلمية؛

الهوامش:

---

[1] محمد عبد العالي النعيمي، طرق ومناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص25.

[2]محمود محمد الجراح، أصول البحث العلمي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2014، ص 29.

[3] عبد الله بوجرادة، مداخلة أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح، السنة الجامعية 2016-2017، ص 03.

[4] بلقاسم دودو، مقياس طرق وتقنيات البحث العلمي، محاضرة بعنوان البحث العلمي ... مفهومه، أهميته، عناصره، أخلاقياته، 18-02-2014، ص01.

[5] خالد أمين عبد الله، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2002، ص 19.

[6] zet Masic, Plagiarism in Scientific Research and Publications and How to Prevent It, Review Mater Sociomed. 2014, p 141 :142

[7] عبد القادر الشيخلي، البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2001، ص ص18،17.

[8] لحسن عبد الله، نزار عبد المجيد البراوي، البحث العلمي"مفاهيم، أساليب، تطبيقات"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 125،120.

[9] محمود محمد الجراح، مرجع سبق ذكره، ص ص 26،25.

[10] عبد القادر الشيخلي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[11] لحسن عبد الله، نزار عبد المجيد البراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 232،231.

[12] zet Masic,op cit, p142.

[13] Michelle Salathé, SAMS, Scientific integrity Integrity in scientificresearch Principles and procedures, Swiss Academies of Arts and Sciences, 2008, p15 ;14

[14]هيفاء مشعل الحربي، ميساء النشمي الحربي، دراسة بعنوان برمجيات كشف السرقة العلمية (دراسة وصفية تحليلية)،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، 2014-2015، ص 09.

[15] محمد آمين عواد، أخلاقيات البحث العلمي، مداخلة ضمن الملتقى التعليم العالي والعولمة " نحو ميثاق أخلاقي"، عمان، 2005/11/22، ص 09

[16] عبد الله بوجرادة، مرجع سبق ذكره، ص14.

[17] السرقات العلمية تنسف قيمة الجامعة في الجزائر، جريدة العرب، الثلاثاء2017/03/07 السنة 39العدد10564. للمزيد انظر:/ www.alarab.co.uk/article تم الإطلاع عليه يوم 2017/04/22. على الساعة 15:15.

[18] هيفاء مشعل الحربي، ميساء النشمي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[19] عبد الله فرحي، أخلاقيات المهنة في الجامعة، محاضرة مقدمة في افتتاح السنة الجامعية الوطنية 2016-2017، بجامعة محمد خيضر بسكرة في 18سبتمبر 2016، ص06.

[20] *انظر إلى: 2*hust.edu.oak.arvixe.com/media /19755

[21] انظر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ميثاق لأخلاقيات والآداب الجامعية، ماي 2010.

[22] المادة 35 من القرار رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 28جويلية 2016، المتعلق بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية.